التراث العربي

مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

في هذا العدد

بلاد الشام في عيون التراثيين	د. محمود الريداوي
حروف الجر بين النيابة و التضمين	د. أحمد مطر العطية
المنازل و الديار	د. وفيق سليطين
مرتكزات التنمية في الفكر الاقتصادي الاسلامي	د. أكرم محمود الحوراني

العدد (112) (ذو الحجة) 1429 هـ (كانون الأول) 2008 السنة الثامنة و العشرون

- - المحتوى - -

١	ـ الافتتاحية: ـ **بلاد الشام في عيون التراثيين** ـ	د. محمود الربداوي	٧
	الدمشقيات		
٢	ـ أضرحة أعلام التاريخ الإسلامي بدمشق	أ. محمد مروان مراد	١٩
٣	ـ محمد أمين المحبي الدمشقي معالمه وعالمه الفكري	سليمى محجوب	٢٧
٤	ـ خوانق دمشق	محمد عيد الخربوطلي	٥١
٥	ـ المنازل والديار	وفيق سليطين	٦٣
٦	ـ دمشق عاصمة كنعانية آرامية	د. علي أبو عساف	٧٣
٧	ـ خطيب دهشة حماة	سناني سناني	٨٣
٨	ـ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي مفسراً	د. عبد العزيز حاجي	١٠٣
٩	ـ التراث والحداثة في الفكر المعماري العربي المعاصر	د. حسام دبس وزيت	١٥١
	اللغويات		
١٠	ـ القسم المحذوف المقدَّر	د. محمد طاهر الحمصي	١٦٧
١١	ـ اعتراضات البغدادي النحوية على العيني	د. هزاع سعد المرشد	١٨٥
١٢	ـ اجتماعات الهمزتين أو الهمز المزدوج	د. محمد خان	٢١١
١٣	ـ حروف الجر بين النيابة والتضمين	د. أحمد مطر العطبة	٢٣٣
١٤	ـ التفاعل الدلالي بين المستويات اللسانية	د. صفية مطهري	٢٦١
	الإسلاميات		
١٥	ـ مرتكزات التنمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي	د. أكرم محمود الحوراني	٢٧٥
	البلاغة والفن		
١٦	ـ المنهجيات الحديثة في نقد النص التراثي	د. عبد الله أبو هيف	٢٩٧
١٧	ـ قراءة في كتاب (البيئة والإسلام)	أحمد سعيد هواش	٣٢٥

nN

حروف الجر بين النيابة والتضمين

أحمد مطر العطية(*)

U——————————————————— u

لحروف الجر وظيفة أساسية في تركيب الجملة العربية، فهي وسيلة لإيصال معاني الأفعال بمفاعليها، وربطها بها، عندما تكون هذه الأفعال قاصرة عن الوصول إلى المفاعيل، حينما يكون الغرض الإخبار عمن وقع عليه الفعل، وليس مجرد وقوع الفعل فحسب، أو تبيان فاعلية. يقول ابن السراج(١): «حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم،... فأمّا إيصالها الاسم بالاسم، فقولك الدار لعمرو، وأما وصلها الفعل بالاسم، فقولك مررت بزيد، فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد» وبهذا يكون حرف الجر خادماً للفعل، فقولنا: جلست في الحديقة، فـ(في) خدم الفعل «جلس»، بأن بيَّن وحدد مكان الجلوس، وقولنا: وقفت للزائر، فاللام خدمت الفعل وقف، إذ بينت سبب حدوث هذا الفعل وهكذا...

وأحياناً يكون حرف الجر خادماً لفعل متعد غير قاصر، كقولنا كتبت بالقلم، فالفعل «كتب» متعد بنفسه، لكن حرف الجر (الباء) جاء ليخدم هذا الفعل، فبين الوسيلة التي تم بها الحدث وهي الكتابة.

(*) أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

(١) الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ٤٠٨/١.

ومثلما يخدم حرف الجر الفعل يخدم الاسم، فقولنا الكتاب لزيد فاللام خدمت الاسم (الكتاب) بأن بينت مالكه، وهكذا..

فحروف الجر بالغة الأهمية في بنية الجملة العربية، فهي مفاصل أساسية في تركيب الكلام وصوغه من جهة الدلالة على المعنى، فهي تقوم بدور الربط بين مفرداتها لتوضيح العلائق فيما بينها.

ولهذا يطلق على هذه الحروف حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، قال ابن يعيش(١): اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها».

وهذا يعني أن ثمة أفعالاً ضعيفة لا تقوى على الوصول إلى الأسماء والإفضاء إليها، فهي بحاجة إلى واسطة لتساعدها على الوصول إلى الأسماء، فكانت هذه الحروف هي المفاصل التي تربط هذه الأفعال القاصرة بالأسماء، ويوضح ذلك ابن يعيش فيقول(٢): «فلما كانت هذه الحروف عاملة للجر من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها، وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها، كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين بلا واسطة حرف الإضافة، ألا تراك تقول: ضربت عمراً، فيفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول، فينصبه، لأن في الفعل قوة أفضت إلى مباشرة الاسم، ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها، والوصول إليه، وذلك نحو عجبت، ومررت، وذهبت، لو قلت عجبت زيداً، أو مررت جعفراً، أو ذهبت محمداً، لم يجز ذلك لضعف الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء... فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء... رفدت بحروف الإضافة، فجعلت موصلة إليها، فقالوا عجبت من زيد، ونظرت إلى عمرو»(٣).

ولكل حرف من حروف الجر معنى خاص به، نص عليه اللغويون والنحويون نتيجة استقرائهم كلام العرب، وهذه المعاني مستفادة مما تؤديه هذه الحروف من أغراض داخل التركيب، فقولهم الباء للإلصاق، إنما هو بالنظر إلى ما يؤديه حرف الباء من معنى في الاسم

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/٨.

(٢) السابق نفسه ٨/٨.

(٣) إن قولهم فعل ضعيف وفعل قوي، هو قول مجازي، فليس هناك فعل قوي وآخر ضعيف، أو فعل واصل وآخر قاصر، على الحقيقة، وإنما هذا راجع إلى طبيعة الأفعال ووظائفها، فالأفعال المتعدية، هي الأفعال التي من طبيعتها أن تلاقي شيئاً وتؤثر فيه، وغير المتعدية هي التي لا تلاقي شيئاً لتؤثر فيه، يقول ابن السراج في الأصول (١٦٩/١ ــ ١٧٠): ولما كانت هذه الأفعال تكون على ضربين: ضرب منها يلاقي شيئاً يؤثر فيه، وضرب منها لا يلاقي شيئاً ولا يؤثر فيه، فسمي الفعل الملاقي متعدياً، وما لا يلاقي غير متعد، فأما الفعل الذي هو غير متعد فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولاً، نحو قام، وأحمرَّ... والأفعال التي لا تتعدى. هي ما كان منها خلقة، أو حركة للجسم في ذاته، وهيئة له، أو فعلاً من أفعال النفس غير متثبت بشيء خارج عنها... ألا ترى أن هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيئته في ذاته.

الذي دخل عليه، فالباء في قولنا: أمسكت باللص، أفادت أنني ألصقت يدي باللص ممسكاً إياه، ومثل ذلك، قولهم: «مِنْ» لابتداء الغاية و«إلى» لانتهائها، و«عن» للمجاوزة، وما إلى ذلك من معان، كل ذلك مبني على المعاني التي أحدثتها هذه الأحرف في الجملة من جهة العلاقة بين الفعل والاسم، يقول ابن يعيش[١]: «وخص كلٌّ قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف».

غير أن القضية التي شغلت النحويين قديماً وحديثاً، هي تداخل حروف الجر بعضها مع بعض، يقول ابن يعيش[٢]: «وقد تداخلت، فيشارك بعضها بعضاً في هذه الحروف الموصلة» وقد اختلط الأمر على كثير من الباحثين القدامى والمحدثين، فنسبوا إلى البصريين أنهم يمنعون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، ونسبوا إلى الكوفيين إجازة ذلك، يقول ابن هشام[٣]: «مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ... وإما الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين، وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تعسفاً».

وهذا ما تناقله خلف عن سلف، ينسبون جواز الإنابة إلى الكوفيين، وعدم الجواز إلى البصريين الذي يذهبون إلى التأويل أو التضمين[٤].

وهذا القول ليس دقيقاً، ولا يمكن أن نسلم به على إطلاقه، فلوعدنا إلى سيبويه وهو شيخ البصريين، لوجدنا الأصل عنده أن كل حرف من حروف الجر له معنى خاص به، ولكن قد يتسع فيه، إلا أنه يبقى محافظاً على هذا المعنى، يقول[٥] «وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسوط، ألزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله».

ويقول[٦]: «وأما» إلى «فمنتهى لابتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا... ويقول الرجل: إنما أنا إليك، أي إنما أنت غايتي.. فهذا أمر إلى وأصله وإن اتسعت».

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٨/٨.

(٢) السابق نفسه ٨/٨.

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ١١٨.

(٤) انظر مثلاً الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، البطليوسي، ٢٦٢/٢، والجنى الداني، المرادي، ٤٦، وحاشية الصبان، الصبان ٢١٠/٢.

(٥) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ٢١٧/٤.

(٦) السابق نفسه، ٢٣١/٤.

فواضح أن سيبويه يجعل لكل حرف معنى خاصا به ولكن قد يتسع فيه، فيُظن وكأنه قد خرج عن هذا المعنى، فيرده سيبويه بالتأويل إلى معناه الأصل، ويظهر ذلك جلياً في تأويله قولهم: إنما أنا إليك، أي إنما أنت غايتي، فقد رجع به إلى الأصل الذي هو انتهاء الغاية.

وفي كل موضع يتحدث فيه عن معاني الحروف، فإنه ينطلق فيه من معنى واحد لهذا الحرف، ويأتي بالأمثلة عليه، ثم يذكر أمثلة، يبدو فيها الحرف وكأنه قد خرج عن معناه الأصل إلى معنى آخر، فيعد ذلك اتساعاً في اللغة، ثم يحاول بلطف التأويل أن يرده إلى معناه الأول. فلنستمع إليه وهو يقول[١]: «وأما» على «فاستعلاء الشيء، يقول هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه، ويكون أن يَطْوي أيضاً مستعلياً، كقولك مررت الماء عليه، وأمررت يدي عليه، وأمّا مررت على فلان فجرى هذا كالمثل، وعلينا أمير كذلك، وعليه مال أيضاً، وهذا لأنه شيء اعتلاه ويكون مررت عليه، أن يريد مروره على مكانه، ولكنه اتسع، وتقول عليه مال وهذا كالمثل، كما يثبت الشيء على المكان، كذلك يثبت هذا عليه، فقد يتسع هذا في الكلام، ويجيء كالمثل».

فهذا النص كسابقه يوضح مذهب سيبويه في استعمال حروف الجر ومعانيها، فهو يبدأ بذكر المعنى الأصل، ثم يحاول أن يرد ما خرج على ذلك الأصل عن طريق التأويل.

وفي مكان آخر يوضح ما يقصده بقوله: «ويجيء كالمثل» فيقول[٢]: «وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله».

إذاً مذهب سيبويه أن لكل حرف معنى خاصاً به، لكنه يجيز أن يخرج عن هذا المعنى اتساعاً إلا أنه يلجأ إلى التأويل لرده إلى معناه الأول.

ومع هذا، فإنه أحياناً يرى أن للحرف الواحد أكثر من معنى، فعند الحديث عن (مِنْ)، قال[٣]: «وأما (مِنْ)، فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا إلى مكان كذا وكذا... وتكون أيضاً للتبعيض، تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنهم قلت بعضهم».

كما أن سيبويه يقول أحياناً بناية الحروف بعضها مكان بعض، فعند الحديث عن (عن) قال[٤]: «وأما (عن) فلما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له، قد جاوزه، وقال قد سقاه عن العيمة... وكساه عن العري، (في قوله: قد سقاه عن العيمة) جعلهما قد تراخيا عنه».

---

(١) السابق نفسه ٤/٢٣٠ ــ ٢٣١.

(٢) السابق نفسه ٤/٢٢٦.

(٣) السابق نفسه ٤/٢٢٤.

(٤) السابق نفسه ٤/٢٢٦ ــ ٢٢٧.

ثم قال بعد ذلك[١]: «وقد تقع (من) موقعها أيضاً، تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة».

وأحياناً يذهب إلى أن تناوب حروف الجر بعضها عن بعض مردّه إلى اللهجات، ففي حديثه السابق عن (عَنْ) قال[٢]: قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس، وناس يقولون: «رميت عليها» ثم أورد قول الراجز[٣].

أَرْمِي عليها وهي فَرْعٌ أجْمَعُ.

نخلص من هذا كله أن سيبويه يذهب إلى أن كل حرف يستقل بمعنى لا يفارقه، غير أنه يجيز أن ينوب حرف عن حرف في بعض الأحيان، وهذه الإجازة مردها إلى اللهجات كما في نيابة (على) عن (عن) أو مردها إلى تقارب المعنى في الحرفين، فقولهم: أطعمه عن جوع، وكساه عن عري، فـ(عن) هنا على معناها الأصل وهو المجاوزة، أي جعل الجوع والعري يبتعدان عنه، وبدء الكسوة من العري ليبعده عنه.

أما المبرد فإنه ينطلق من الأصل الذي انطلق منه سيبويه، فيرى أن لكل حرف معنى أصيلاً، ثم يتسع فيما يشابهه، ويقارب معناه يقول[٤]: «ومن هذه الحروف (في) ومعناها: ما استوعاه الوعاء، نحو قولك: الناس في مكان كذا، وفلان في الدار، فأما قولهم: فيه عيبان فمشتق من ذا، لأنه جعله كالوعاء للعيبين، والكلام يكون له أصل، ثم يتسع فيه فيما شاكل أصله، فمن ذلك قولهم: زيد على الجبل، وتقول: عليه دين، فإنما أرادوا أن الدين قد ركبه، وقد قهره».

ويقول في موضع آخر بعد أن ذكر لكل حرف معنى واحداً[٥]: «فهذا أصله، وقد يتسع القول في هذه الحروف، وإن كان ما بدأنا به الأصل» ثم يورد أمثلة يردُّ فيها معاني بعض حروف الجر إلى أصلها، فيقول[٦]: «...نحو قولك: زيد ينظر في العلم، فصيرت العلم بمنزله بمنزله المتضمِّن، وإنما هذا كقولك: قد دخل عبد الله في العلم، وخرج ممّا يملك، ومثل ذلك في يد زيد الضيعة النفيسة، وإنما قيل ذلك، لأن ما كان محيطاً به ملكه بمنزلة ما أحيطت به يده» حتى إنه يرد معنى التبعيض الذي أثبته سيبويه لـ(من) إلى معناه الأصل (ابتداء الغاية) فيقول[٧]: «مِنْ، وأصلها ابتداء الغاية... وكونها للتبعيض راجع إلى هذا، وذاك أنك تقول:

---

(١) السابق نفسه ٢٢٧/٤.

(٢) السابق نفسه ٢٢٦/٤.

(٣) هو حميد الأرقط، انظر المقاصد النحوية، العيني، المطبوع على هامش خزانة الأدب، طبعة بولاق، ٥٠٤/٤ ــ ٥٠٥.

(٤) المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ٤٥/١.

(٥) السابق نفسه ١٣٩/٤.

(٦) السابق نفسه ١٣٩/٤.

(٧) السابق نفسه ٤٤/١.

أخذت مال زيد، فإذا أردت البعض قلت: أخذت من ماله، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية» ومع ذلك يقول في موضع آخر«[١] أما (مِنْ) فمعناها ابتداء الغاية وتكون للتبعيض».

غير أنه يصرح في أماكن أخرى بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، ويأتي بأمثلة على ذلك، يقول[٢]: «كما تدخل الإضافة بعضها على بعض، فمن ذلك، قوله عز وجل: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللّهِ﴾[٣] أي بأمر الله وقال: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[٤] أي على. وقال: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾[٥] أي يستمعون عليه».

وإذا ما أمعنّا النظر فيما عده المبرد من نيابة الحروف، فإنه يمكننا أن نرد تلك الحروف التي ذكرها إلى معناها الأصل ففي قوله: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللّهِ﴾ نجد أن المعنى يعود إلى يحفظونه من أجل أمر الله، وهو معنى السببية الذي نلمحه في: بأمر الله[٦].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ من يتأمل المعنى جيداً يرى أن (في) على أصلها للظرفية، ويوضح ذلك المالقي، فيقول[٧]: «ألا ترى أن معنى في جذوع النخل (الوعاء) وإن كان فيها العلو، فالجذع وعاء للمصلوب، لأنه لا بد له من الحلول في جزء منه، ولا يلزم في الوعاء أن يكون خاوياً من كل جهة، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾[٨] يعنى الأرض أنها لا تحوي الماشين، وإنما يحلون في جزء منها».

وهذا يعني أن (في) في قوله: «في جذوع النخل. أفادت بالإضافة إلى معناها الأصل الذي هو الظرفية معنى الاستعلاء الذي تؤديه (على) لأنه ليس بالضرورة أن يكون الوعاء محتوياً الموعى، بل قد يكون على سطحه، فيؤدي معنى الاستعلاء».

أما ابن السراج فقد كان أكثر تفصيلاً في هذا الموضوع من سيبويه ومن شيخه المبرد، إذ إنه فصل في هذه المسألة، فجعل التقارب بين معاني حروف الجر، سبباً في نيابة بعضها مكان بعض وتباعد المعاني يمنع ذلك، فقال[٩]: «واعلم أن العرب قد تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض، إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء، تقول: فلان بمكة وفي مكة، وإنما جازا معاً، لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا

(١) السابق نفسه ١٣٦/٤.
(٢) السابق نفسه ٣١٩/٢.
(٣) الرعد: ١١.
(٤) طه: ٧١.
(٥) الطور: ٣٨.
(٦) انظر تفسير أبي السعود، أبو السعود ٤٤٣/٣.
(٧) رصف المباني في حروف المعاني، المالقي، تحقيق الخراط: ٤٥١ ــ ٤٥٢.
(٨) الملك: ١٥.
(٩) الأصول في النحو، ابن السراج ٤١٤/١.

قلت في موضع كذا فقد خبرت بـ(في) عن احتوائه إياه، وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان، فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أن رجلاً لو قال: مررت في زيد، أو كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز».

نخلص من هذا كله أن البصريين الأوائل يرون أن لكل حرف جر معنى خاصاً به، إلا أنهم يجيزون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض إذا تقاربت المعاني، ولهذا فقول المتأخرين: عن البصريين لا يجيزون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، فيه كثير من التعميم وعدم الدقة، وهذا القول صادر عن أحكام جزئية، وغير مبني على اطلاع شامل على أقوال البصريين الأوائل.

وقد فصل المالقي في هذه المسألة تفصيلاً وافياً، فقال[1]: «إن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلا إذا كان الحرف في معنى الآخر، أو مردوداً إليه بوجه ما، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر، أو مردوداً إليه بوجه ما، أما مع عدم الرجوع إليه، أو إلى العامل فلا يجوز بوجه، فاعلمه».

كلام المالقي هذا في غاية الأهمية، إذ فصل في هذا الموضوع الذي شغل الكثيرين تفصيلاً كافياً ومقنعاً، وفي الحق أن هذا هو مذهب أكثر النحاة القدامى والمحققين من المتأخرين.

فهو يرى أن إقامة الحرف مكان الآخر يكون على ثلاثة أوجه:

فالوجه الأول: أن يكون الحرفان متقاربين في المعنى.

الوجه الثاني: أن يلجأ إلى التأويل، فيرد الحرف إلى معناه الأصل.

الوجه الثالث: أن يكون ذلك على سبيل التضمين.

والمالقي في دراسته لمعاني الأحرف كان يعتمد على أحد هذه الأوجه الثلاثة، عندما يرى أن الظاهر يوحي بأنَّ الحرف قد استعمل في غير موضعه، فعند الحديث عن قول الشاعر[2]:

الشاعر[2]:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاها

وقول الآخر[3]:

إذا ما امْرُؤٌ ولّى عليكَ بَوجْهِهِ ... وأَدْبَرَ لم يَصْدرْ بإدبارِهِ وُدِّي

قال[1]: «وجاز هذا أيضاً لأن معنى رضي في البيت الأول في معنى وافق[2] وولّى في الثاني بمعنى أعرض» فهو يرد ذلك إلى التضمين.

---

(١) رصف المباني في حروف المعاني، المالقي: ٣٢.

(٢) هو القحيف العقيلي، انظر الخزانة، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، ١٣٧/١٠.

(٣) هو دوسر بن غسان اليربوعي، الخزانة للبغدادي، ١٣٣/١٠.

وفي موضع آخر يرد الحرف إلى معناه الأصل عن طريق التأويل، فعند الحديث عن معنى (في) قال[٣]: «هذه حقيقة أمرها، ثم تجيء بمعنى حروف أُخر، إذا حققت رجع معناها إليها... فمن ذلك مجيئها بمعنى (إلى) قال تعالى: ﴿فَرَدُّواْ أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾[٤] أي إلى أفواههم، لأن رد يتعدى بـ(إلى) كقوله تعالى: ﴿إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ﴾[٥] ولكن إذا تحقَّقْت هذا، فالمعنى أنهم إذا ردوا أيديهم إلى أفواههم، فقد أدخلوها فيها».

ثم ذكر شواهد، قيل فيها: إن (في) جاءت بمعنى (على) فقال[٦]: «وكل هذه المواضع إذا تأولتها، وجدت فيها معنى (في)» وحلل بعضها، فقال في قول عنترة[٧]:

بَطَلٌ كأنَّ ثِيابَهُ في سَرْحَةٍ

إن السرحة موضع للثياب، لأن المعنيَّ بها الجسد بالثياب، وإذا حلت عليها، فلا بد من استقرارها، ولا يلزم الشمول[٨].

وعندما ذكر قول الشاعر[٩]: وَخِضْخَضْنَ فينا البحرَ حتى قطَعْنَهُ

وقول الآخر[١٠]: نَلُوذُ في أمٍّ لنا ما تُغْتَصَب

تأول ذلك فقال[١١]: «قال بعضهم أراد الأول خَضْخَضْن بنا البحر، والثاني بأمٍّ لنا، وهذا أيضاً متأول بإضمار بعد (في) أي وخَضْخَضْن في جوازنا، أو في قطعنا، ويكون تقديره في البيت الآخر: نلوذ في أمر أمٍّ لنا وشأن، فحذف المضاف، أو أقاما المضاف إليه مقامه، وتبقي (في) على بابها من الوعاء الظرفي».

غير أنَّ في هذا التأويل تكلفاً وتعسفاً، وكان الأولى أن تكون (في) في هذين الموضعين نابت عن الباء لتقارب معنياهما، وقبل قليل بينا وجه التقارب في المعنى بين (في) والباء.

---

(١) الرصف، المالقي: ٣٣٤.

(٢) جعل ابن جني رضيت متضمناً معنى أقبل، قال: "ووجهه: أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه" انظر الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ٣١١/٢.

(٣) الرصف: ٤٥١.

(٤) إبراهيم: ٩.

(٥) القصص: ٧.

(٦) الرصف: ٤٥١.

(٧) الديوان، تحقيق محمد سعيد مولوي، ٢١٢.

(٨) الرصف: ٤٥٢.

(٩) عجزه: على كل حالٍ من غِمارٍ ومِنْ وَحَلِ. وهو في اللسان والتاج (فيا) بلا نسبة.

(١٠) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٣١٥/٢، واللسان والتاج (فيا).

(١١) الرصف: ٤٥٣.

ولا سيما أنّ المالقي ممن يجيزون النيابة إذا تقاربت المعاني، وقد تأول ابن جني البيت الثاني:

نَلُوذُ في أمٍّ لنا...

تأولاً أقرب إلى الصواب؛ إذ نلمح فيه هذا التقارب في المعنى بين الحرفين، فقال[١]: «واستعمل (في) موضع الباء أي نلوذ بها، لأنهم إذا لاذوا بها فيها لا محالة، إذا لا يلوذون ويعصمون بها إلا وهم فيها، لأنهم إن كانوا بعداء عنها، فليسوا لائذين بها، فكأنه قال: نَسْمُك فيها ونتوقل فيها، لأجل ذلك ما استعمل (في) مكان الباء».

أما ما نسب إلى الكوفيين من أنهم يجيزون نيابة الحروف بعضها مكان بعض ففيه أيضاً كثير من التعميم وعدم الدقة، وعدم الاعتماد في إصدار الأحكام على أقوال الكوفيين في مؤلفاتهم، فهذا الفراء وهو العمدة في المذهب الكوفي، يجيز التضمين في مواضع كثيرة من كتابه معاني القرآن، كما أنه يرى النيابة في مواضع أخرى كثيرة، فمن المواضع التي أجاز فيها التضمين ما قاله عند مقارنته بين قوله تعالى: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ﴾[٢] ﴿وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاء الصِّرَاطِ﴾[٣] حيث قال[٤]: قال: وكأن قوله: اهدنا الصراط أعلمنا الصراط، وكأنه قوله: قوله: اهدنا إلى الصراط أرشدنا إليه، والله أعلم بذلك.

فواضح أن الفراء يرى أن الفعل في قوله تعالى: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ﴾ قد ضمن معنى الفعل أعلم ولذا تعدى بنفسه إلى المفعول الثاني، أما في قوله: ﴿وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاء الصِّرَاطِ﴾ فقد تضمن هذا الفعل معنى أرشد، فتعدى بـ(إلى).

وعند الحديث عن قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللّهِ﴾[٥] قال[٦]: والمفسرون يقولون: من من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن، وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه، كقول العرب: إن الذود إلى الذود إبل، أي إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلاً، فإذا كان الشيء، مع الشيء لم تصلح مكان (مع) (إلى) ألا ترى أنك تقول: قدم فلان إلى أهله، ولا تقول مع أهله، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[٧] معناه لاتضمّوا أموالهم إلى أموالكم.

---

(١) الخصائص، ابن جني: ٣١٥/٢.

(٢) الفاتحة: ٥.

(٣) ص: ٢٢.

(٤) معاني القرآن، الفراء، تحقيق عبد الفتاح شلبي، وعلي نجدي ناصف، ٤٠٣/٢.

(٥) آل عمران: ٥٢.

(٦) معاني القرآن، الفراء ٢١٨/١.

(٧) النساء: ٢.

فمن هذا النص نجد أن الفراء يجيز التضمين، فـ(إلى) عنده لا يمكن أن تكون بمعنى (مع) إلا إذ كان هناك معنى الانضمام. فهو يرى أن قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللّهِ﴾ متضمن معنى من ينضم في نصرتي إلى الله، وكذلك عندما جعل معنى قول العرب: الذود إلى الذود إبل، بمعنى: إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلاً، ومثل ذلك عندما جعل قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ بمعنى ولا تضموا أموالهم إلى أموالكم. فإجازته للتضمين واضحة لا لبس فيها.

ومما جرى عنده مجرى التضمين ما قاله عند الحديث عن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[1] حيث قال[2]: «لا يريد اكتالوا من الناس، وهما تعتقبان (على، ومن) في هذا الموضع؛ لأنه حق عليه، فإذا قال: اكتلت عليك؛ فكأنه قال: أخذت ما عليك، وإذا قال اكتلت منك، فهو كقولك: استوفيت منك».

فهو يري أن من قال: اكتلت عليك، قد ضمن الفعل اكتلت معنى الفعل أخذت، أما من قال: اكتلت منك فقد ضمنه معنى استوفيت.

فالحرفان (على، ومن) مختلفان في دلالتهما، ولا يصح وضع أحدهما مكان الآخر، ويظل المعنى واحداً.

وفي بعض الأحايين يلجأ إلى التأويل بدل القول بالنيابة، ففي قوله تعالى: ﴿أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ﴾[3] قال[4]: «المعنى إلى السماء، غير أن جوازه أنهم قالوا: أو نضع سلماً فترقى عليه عليه إلى السماء، فذهبت في إلى السلم».

وعند الحديث عن قوله تعالى: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[5] قال[6]: يصلح (على) في في موضع (في)، وإنما صلحت (في) لأنه يرفع في الخشبة في طولها، فصلحت (في)، وصلحت (على) لأنه يرفع فيها فيصبر عليها فالفراء يحاول أن يتأول المواضع التي جاء فيها حرف مكان آخر، فقوله في المثال الأول: غير أن جوازاه... وفي المثال الثاني: إنما صلحت... يدل دلالة واضحة قاطعة على أنه لا يجيز مثل هذه الحالة إجازة مطلقة. أو قل إنه لا يتلقاه تلقياً ساذجاً من الصنعة كعامة الناس على حد تعبير ابن جني[7]، وإنما يتأول ذلك

(١) المطففين: ٢.
(٢) معاني القرآن، الفراء: ٤٢٦/٣.
(٣) الإسراء: ٩٣.
(٤) معاني القرآن، الفراء: ١٣١/٢.
(٥) طه: ٧١.
(٦) معاني القرآن، الفراء: ١٨٦/٢.
(٧) انظر الخصائص، ابن جني: ٣٠٦/٢.

ذلك ليكشف عن سبب هذا العدول من حرف إلى آخر، ويجد له وجهاً من الصحة والصواب».

ومثل ذلك عندما تحدث عن قراءة عبد الله: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾[١] قال[٢]: «وعلى تصلح في موضع اللام لأن معناها يرجع إلى شيء واحد، وكأن المعنى حقت عليهم ولهم، كما قال: ﴿عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[٣] ومعناه: في ملك سليمان، فكما آخى بين في وعلى إذا اتفق المعنى، فكذلك فعل هذا».

وعند قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾[٤] قال[٥]: «وعلى عجل، كأنك قلت: بنيته، وخلقته من العجلة، وعلى العجلة».

فهو إذاً يجيز النيابة إذا تقاربت المعاني، وعاد المعنى إلى شيء واحد.

غير أنه في حالات كثيرة كان يقول بالنيابة دونما تأويل، أو بحث عن مسوغ، من ذلك ما قاله عند الحديث عن قوله تعالى: ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ﴾[٦] حيث قال[٧]: «ويصلح مكان (من) (على) والباء واللام» وقال في موضع آخر[٨]: و(على) و(عن) والباء في هذا الموضع بمعنى واحد لأن العرب تقول: رميت عن القوس وبالقوس «وعلى القوس، يراد بها معنى واحد».

وعند الحديث عن قوله تعالى: ﴿مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ﴾[٩] قال[١٠]: «وقوله: عليه، وبه، وله وله سواء».

وقال في موضع آخر[١١]: «وربما جعلت العرب (إلى) في موضع اللام».

غير أن الفراء في إجازته النيابة يشترط عدم اللبس في المعنى فيقول: «وقد تضع العرب الحرف في غير موضعه، إذا كان المعنى معروفاً».

---

(١) الصافات: ١٧١. وقراءة عبد الله هي "على عبادنا" انظر معاني القرآن للفراء، ٣٩٥/٢.

(٢) معاني القرآن، الفراء: ٣٩٥/٢.

(٣) البقرة: ١٠٢.

(٤) الأنبياء: ٣٧.

(٥) معاني القرآن: ٣٩٥/٢.

(٦) المائدة: ٣٣.

(٧) معاني القرآن: ٣٠٦/١.

(٨) السابق نفسه ٢٦٧/٢.

(٩) الصافات: ١٦٢.

(١٠) معاني القرآن: ٢/ ٣٩٤.

(١١) السابق: ٩/٢.

أما الكسائي شيخ الكوفيين، فلم أجد له قولاً في هذا الموضوع حسب اطّلاعي إلا ما قاله في بيت الشاعر.

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بُنوقُشَيْرٍ

حيث قال[1]: «لما كان (رضيت) ضدَّ (سخطت) عدى رضيت بـ(على) حملاً للشيء على نقيضه».

وهكذا يتضح لنا أن الكوفيين لم يذهبوا إلى النيابة المطلقة غير المقيدة، بل جنحوا إلى التأويل والتضمين كالبصريين الأُول، غير أن البصريين يغلب عليهم القول بالتأويل والتضمين أكثر من الكوفيين.

وبهذا ندرك مدى التعميم الذي وقع فيه كثير من القدامى والمحدثين، عندما نسبوا إلى الكوفيين القول بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وعدم إجازة البصريين ذلك، حتى أصبح هذا الحكم من المسلمات التي تناقلتها كتب النحو دونما مناقشة.

ولعل أشهر الذين قالوا بالنيابة المطلقة بين حروف الجر هو ابن قتيبة في كتابه أدب الكاتب، فقد عقد باباً عنونه بـ، (باب دخول بعض الصفات مكان بعض)[2] وأورد فيه جملة من الشواهد القرآنية والشعرية[3]، ذهب فيها إلى نيابة بعض حروف الجر عن بعضها. وأورد هذه الشواهد دون مناقشة أو تحليل، وكأن هذا أمر مسلم به عنده. وفي كثير من تلك الشواهد، يمكن عن طريق التأويل ردّ الحرف إلى معناه الأصل.

وقد رد ابن السيد البطليوسي في الاقتضاب على ابن قتيبة، وبين بطلان كثير من أقواله، وذلك أن ابن السيد على مذهب المحققين من النحويين الذين لا يجيزون الإنابة المطلقة، بل يشترطون لها قيوداً وضوابط، فقد عقد باباً أسماه (باب دخول بعض الصفات مكان بعض) قال فيه[4]: «هذا الباب أجازه قوم من النحويين أكثرهم الكوفيون، ومنع منه قوم أكثرهم البصريون، وفي القولين جميعاً نظر، لأن من أجازه دون شرط وتقييد، لزمه أن يجيز سرت إلى زيد، وهو يريد مع زيد، قياساً على قولهم: إن فلاناً لظريف عاقل إلى حسب ثابت، أي مع حسب».

وليثبت أن في كلا القولين نظراً، فقد ذكر أمثلة لا يمكن أن يكون فيها إنابة، وقال معقباً عليها[5]: «وهذه مسائل لا يجيزها من يجيز إبدال الحروف» ثم قال[1]: «ومن منع ذلك على

(١) انظر الخصائص، ابن جني ٣١١/٢.

(٢) أدب الكاتب، ابن قتيبة: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ٣٩٤، وقد تبعه في ذلك من المتأخرين ابن مالك، انظر تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بركات: ١٤٤ وما بعدها.

(٣) انظر أدب الكاتب، ٣٩٤ وما بعدها.

(٤) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ابن السيد البطليوسي: تحقيق مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، ٢٦٢/٢ ــ ٢٦٣.

(٥) السابق نفسه: ٢٦٣/٢.

على الإطلاق لزمه أن يتعسف في التأويل مما ورد في هذا الباب، لأن في هذا الباب أشياء كثيرة يبعد تأويلها على غير وجه البدل».

ثم بين أن ابن قتيبة قد أخطأ في كثير من المسائل، وأنه في خطئه هذا متبع لابن السكيت، فقال[٢]: وجميع ما أورده ابن قتيبة في هذا الباب إنما نقله من كتاب يعقوب بن السكيت في المعاني، وفيه أشياء غلط فيها يعقوب، واتبعه ابن قتيبة على غلطه، وأشياء يصح تأويلها على غير ما قاله، ونحن نبين ذلك إن شاء الله.

ثم شرع يتعقب المسائل مسألة مسألة، يبين فيها بطلان قول ابن قتيبة ويتأولها تأولاً يخرجها من باب الإنابة، من ذلك، تعقيبه على قول الشاعر[٣]:

إذا ما امرُؤٌ ولَّى عَلَيَّ بُودِهِ

قال[٤]: «إنما عدّى فيه ولّى بـ(على) وكان القياس أن يعديها بـ(عن) لأنه إذا ولَّى عنه بوده، فقد ضنَّ عليه، وبخل، فأجرى التولي بالود مجرى الضنانة بالبخل، أو مجرى السخط، لأن توليه عنه بوده لا يكون إلا عن سخط عليه».

ومن ذلك ما قاله تعقيباً على قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾[٥].

وقول القائل: أتينا فلاناً نسأل به: أي عنه، وقول الشاعر[٦]:

فإِنْ تسْأَلُونِي بالنّساءِ فإِنَّني خَبيرٌ .....

قال[٧]: «إنما جاز استعمال الباء مكان عن بعد السؤال، لإن السؤال عن الشيء إنما يكون عن عناية به، واهتبال بأمره، فلما كان السؤال بمعنى العناية والاهتبال عُديَّ بما يعديان به، وأما قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ فإنه يحتمل تأويلين: أحدهما، أن يكون فاسأل عنه العلماء ذوي الخبرة من خَلْقِهِ فيكون من هذا الباب[٨]، والثاني أن يريد فاسأل بسؤالك إياه خبيراً، أي إذا سألته، فقد سألت خبيراً عالماً، كما تقول: لقيت بزيد الأسد، أي لقيت الأسد بلقائي إياه، فالمسؤول في هذا الوجه، هو الله عز وجل، والباء على وجها، والمسؤول في الوجه الأول غير الله تعالى، والباء بمعني (عن)، والقول الثاني عندي اجود، وإن كان الأول

---

(١) السابق نفسه ٢٦٣/٢ ــ ٢٦٤.

(٢) السابق نفسه ٢٧٠/٢.

(٣) سبق تخريجه في ص٨.

(٤) الاقتضاب ٢٦٦/٢.

(٥) الفرقان: ٥٩.

(٦) تتمته: بأَدْوَاءِ النِّساء طبيب، وهو لعلقمة بن عبده، انظر الديوان: ٣٥.

(٧) الاقتضاب ٢٧١/٢ ــ ٢٧٢.

(٨) أي أن الباء قامت مقام (عن)، ولعل السبب في ذلك، أن الباء تدل على الإلصاق، والإلصاق يؤدي إلى الملازمة، وكأن المعنى ــ والله أعلم ــ بما أنك تسأل عن عظيم، فعليك أن تلازم السؤال، وتستمر على ذلك حتى تصل إلى الحقيقة.

غير بعيد» والأمثلة على ذلك كثيرة[١]، ومما تجدر الإشارة إليه أن البطليوسي، مع أنه أجاز قول القائلين بالإنابة، ولكن بضوابط، وأجاز قول المانعين، ولكن بحيث لا يؤدي ذلك إلى تعسف، أقول مع كل هذا، فإنه ومن خلال تعقبه لابن قتيبة، يميل إلى التأويل والتضمين، وعدم الإنابة، فلم يقل بالإنابة إلا في حالات قليلة، وكان يجيز الإنابة إذا تقاربت المعاني، وهذا هو مذهب المحققين.

فمن ذلك قوله[٢]: في وعلى يتداخل معنياهما في بعض المواقع فلذلك يقع بعضها موقع بعض، لأنه معنى (على) الإشراف والارتفاع ومعنى (في) الوعاء والاشتمال، وهي خاصة بالأمكنة ومكان الشيء قد يكون عالياً مرتفعاً، وقد يكون متسفلاً منخفضاً، ويدل على ذلك استعمالهم، فوق وتحت في الظروف وأحدهما يدل على العلو والآخر على السفل.

وعلى هذا النهج كان يوضح ويفسر تقارب المعاني بين الأحرف، وبهذا يتميز ابن السيد عن سابقيه الذين قالوا بالإنابة إذا تقاربت معاني الحروف، إذ إنه لم يكتف بالنص على ذلك، بل إنه كان يفصل ويوضح أوجه التقارب في المعاني بين الحروف التي يقوم بعضها مقام بعض.

ومن القضايا المهمة التي أوردها البطليوسي، وشرحها وفصلها، هي مسألة تعلق حرف الجر بمحذوف، فيظن أنه متعلق بالفعل الظاهر، فيقال حينئذ: إن هذا الحرف ناب عن الحرف الذي عادة ما يتعلق بهذا الفعل الظاهر، وليس الأمر كذلك. فبعد أن أورد قول ابن قتيبة في أن (على) نابت عن الباء في قولهم: اركب على اسم الله. قال[٣]: «كل حرف جر وقع موقع حال أو صفة أو خبر، فإنه يتعلق أبداً بمحذوف، وذلك المحذوف هو ما ناب الحرف منابه، ووقع موقعه، ولأجل هذا لم يجب أن يكون قولنا اركب على اسم الله، بمنزلة اركب على الفرس، لأنه (على) هنا متعلقة بمحذوف ولها موضع من الإعراب، وهي متعلقة بالحال التي نابت منابها، والتقدير اكر معتمداً على اسم الله».

وبهذا يتضح لنا أن ابن السيد البطليوسي لا يقول بالنيابة المطلقة، فهو في دراسته لهذا الموضوع يجنح إلى التأويل إذا لم يكن ثمة تقارب بين الحروف، ويتبين لنا ذلك من خلال استقصائه لما قاله ابن قتيبة، وإبطال أقواله، فكان بعد أن يوجه نيابة الحرف عن الآخر بالتأويل تارة وبالمقاربة بين معاني الحروف تارة أخرى، يقول[٤]: وعلى هذا النحو يتأول جميع ما ذكره في هذا الباب.

---

(١) انظر: الاقتضاب ٢٦٧/٢، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٥.

(٢) الاقتضاب ٢٨٢/٢، وانظر، ٢٨١/٢، ٢٨٦، ٢٨٧.

(٣) السابق نفسه ٢٨٧/٢ ــ ٢٨٨.

(٤) السابق نفسه ٢٨١/٢.

فهو يرى أن ما ذهب إليه ابن قتيبة من نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، هذا هو محرجه، إما عن الطريق التأويل، وإمّا عن طريق مقاربة معاني الحروف.

والذي سبق ابن السيد البطليوسي بدراسة مفصلة لهذا الموضوع ابن جني[١]: إذ نهج له رسماً يسير عليه مستعملو اللغة، فقد عقد باباً في خصائصه، أسماه (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)، فكان من مذهبه أن استعمال الحروف بعضها مكان بعض يحتاج إلى دراية وصنعة، لأن فيه دلالات بلاغية ومعنوية، لا يدركها إلا الحذّاق، قال[٢]: «هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه».

ثم أورد أمثلة مما يراه الناس أن بعض الحروف جاءت بمعنى بعضها الآخر. ثم يعقب عليها بقوله: «ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأصول الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع، وعلى كل حال، فلا، ألا ترى معه، وأن تقول: زيدٌ في الفرس، وأنت تريد عليه... ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش».

من هذا النص نستنتج أن ابن جني لا ينكر نيابة الحروف، ولكنه ينكر أن تكون النيابة مطلقة، دون أن يكون لها ضابط يضبطها، وهذا قول حق؛ وإلا تحولت اللغة إلى فوضى، واضطراب، وتشتت، وفقدت الألفاظ دلالاتها، وتداخلت المعاني.

كما نستشف من قوله السابق أن وضع حرف مكان آخر، تكمن وراءه أغراض بلاغية، ودلالات معنوية، فليس من المعقول أن يستخدم البليغ حرفاً مكان حرف، دونما قصد يرمي إليه، وقد أشار القدامى إلى ذلك، فابن السراج يقول عما خالف الأصول[٣]: «فإن كان سمع ممن ترضى عربيته، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً، ونحا نحوه من الوجوه، أو استهواه أمر غلطه».

فهذه المخالفة للمألوف من استعمال حروف الجر، باستخدام بعضها موضع بعض، مخالفة مقصودة لغاية معنوية كامنة في نفس المتكلم، يريد إيصالها إلى المتلقي.

وهذه الحقيقة أكدها أبو البركات الأنباري، فقال[٤]: «وهذا لأنَّ العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط، فيعدل عن قياس كلامه».

---

(١) كان علينا منهجياً ــ أن نتحدث عن آراء ابن جني في هذا الموضوع قبل الحديث عن ابن السيد، لأن ابن جني متقدم عليه زمنياً لكن، ردود ابن السيد علي ابن قتيبة المتقدم على ابن جني جعلنا ننهج هذا النهج.

(٢) الخصائص، ابن جني ٣٠٦/٢.

(٣) الأصول، ابن السراج ٥٦/١ ــ ٥٧.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد: ١٩١/١.

ولهذا نقول: إن إدراك مغزى وضع حرف مكان حرف، يتوقف على حسن التأتي، والوعي بسياق الكلام، وظروف إنشائه، فهو كما يقول ابن جني[١]: «فإنه فصل من العربية لطيف حسن، يدعو إلى الأنس بها، والفقاهة فيها».

وحاول ابن جني أن يرسم نهجاً لاستعمال الحروف مكان بعضها، لكي لا تكون هناك فوضى في استخدام هذا الأسلوب من القول، فقال[٢]: «ولكن سنضع في ذلك رسماً يعمل عليه، ويؤمن من التزام الشناعة لمكانه». والمنهج الذي رسمه، يمكن إجماله في ثلاثة أوجه:

أولها التضمين، قال[٣]: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد، مع ما هو في معناه» وأورد أمثلة على ذلك[٤]:

والوجه الثاني التأويل، ونجد هذا التأويل في تعليقه على بيت عنتره[٥]:

بَطَلٌ كأنَّ ثِيابَهُ في سَرْحةٍ يُحْذى نِعالَ السِبْتِ ليس بتَوْءَمِ

حيث قال[٦]: «أي على سرحة، وجاز ذلك من حيث كان معلوماً أن ثيابة لا تكون في داخل سرحة، لأن السرحة لا تنشق، فتستودع الثياب، وغيرها... فهذا من طريق المعنى بمنزلة كون الفعلين أحدهما في معنى صاحبه»

أما الوجه الأخير، فهو على تقدير محذوف، ويظهر ذلك عند تعليقه على قول الشاعر[٧]:

شدُّوا المطيَّ على دليلٍ دائبِ من أهلِ كاظمةٍ بسيفِ الأبخُرِ

إذا قال[٨]: قالوا معناه: بدليل، وهو عندي أنا على حذف المضاف، أي شدوا المطيَّ على دلالة دليل، فحذف المضاف، وقوي حذفه هنا شئياً، لأنَّ لفظ الدليل يدل على الدلالة، وهو كقولك: سر على اسم الله، و(على) هذي عندي حال من الضمير في سر وشدوا، وليست موصلة لهذين الفعلين، لكنها متعلقة بمحذوف، حتى كما قال: سر معتمداً على اسم الله.

وفي نهاية هذا الباب قال[٩]: «فقس على هذا، فإنك لن تعدم إصابة بإذن الله ورشداً».

---

(١) الخصائص، ابن جني ٣١٠/٢.

(٢) السابق نفسه ٣٠٨/٢.

(٣) السابق نفسه ٣٠٨/٢.

(٤) انظر السابق نفسه ٣٠٨/٢، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١.

(٥) سبق تخريجه ص٨.

(٦) الخصائص ٣١٢/٢.

(٧) هو عوف بن عطية بن الخرع، انظر الخزانة ١٠/١٣٣، واللسان (دلل).

(٨) الخصائص ٣١٢/٢.

(٩) الخصائص ٣١٢/٢.

فقوله الأخير هذا، يثبت ما قلناه قبل قليل من أن أبا الفتح يريد أن يرسم نهجاً لاستخدام حروف الجر بعضها مكان بعض، لكي يقنن هذا الأمر، ويقيده بقيود، ويضبطه بضوابط تمنع الفوضى والاضطراب في اللغة.

وما نلاحظه هنا على ابن جني، أنه لم يتعرض إلى تقارب المعاني بين الحروف، وهو أمر مهم في هذا الباب، فعندما علق على قول الشاعر[١]:

نَلُوذُ فِي أُمٍّ لنا ما تُغْتَصَب .....

اعتمد على التأويل فقال[٢]: «.... واستعمل (في) موضع الباء، أي نلوذ بها، لأنهم إذا لاذوا بها، فهم فيها لا محالة، إذ لا يلوذون ويعصمون بها إلا وهم فيها، لأنهم إن كانوا بعداء عنها، فليسوا لائذين بها، فكأنه، قال: نسمك فيها ونتوقل فيها، فلأجل ذلك استعمل (في) مكان الباء».

والحق أن الباء و(في) متقاربتان في المعني، فالباء للإلصاق، والإلصاق بالمكان هو الحلول فيه، و(في) للوعاء، والوعاء لا يلزم أن يكون الموعي داخل الوعاء، بل يمكن أن يكون حالاً في جزء منه، وهذا يعني أن أحد الحرفين يتضمن معنى الحرف الآخر، ولذا يمكن أن تقول إن الشاعر استخدم (في) مكان الباء لأنها في معناها.

غير أنّ من يتأمل كلام أبي الفتح السابق، يجد أن محصل كلامه يرجع إلى تقارب معنى الباء، و(في) غير أنه لم يصرح بذلك.

وممن اقتفى أثر ابن جني في هذا الموضوع ابن يعيش في شرحه للمفصل[٣] أما الرضي، الرضي، فلم ينكر النيابة، فقال[٤]: «وإقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة».

فهو لا ينكرها البتة، ولا يجيزها مطلقاً، وهو يرى أن الأصل في الحرف أن يبقى على معناه الأصل ولا يجيز التوسع بإقامة حرف مكان حرف، يقول[٥]: «والأولى إبقاء الحروف على معناها ما أمكن». ولذا نجده إذا ما جاء في اللغة ما يوهم أن الحرف خرج من معناه الأصل، فإنه يحاول رده إلى أصله، إما عن طريق تقارب المعاني وإما عن طريق التضمين. قال[٦]: «وإذا قصدت بـ (من) مجرد كون المجرور بها موضعاً، انفصل عنه الشيء، وخرج وخرج منه، لا كونه مبتدأ لشيء ممتد، وجاز أن يقع موقعه (عن) لأنها لمجرد التجاوز، كما يجيء، تقول: خرجت من المكان، وأخرج عنه، وانفصلت منه، ونهيت من كذا، وعنه، وسقاه

(١) سبق تخريجه ص٩.

(٢) الخصائص ٣١٢/٢.

(٣) انظر شرح المفصل، ابن يعيش ١٥/٨ وما بعدها.

(٤) شرح الرضي على كافية، ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي ٨/٦.

(٥) السابق نفسه ٧٤/٦.

(٦) السابق نفسه ٨/٦.

من العيمة وعنها أي بعده عنها» فثمة تقارب في الدلالة بين الحرفين (من) و(عن) فكل منهما يدل على الانفصال عن الشيء والابتعاد عنه، وهذا ما سوغ حلول كل منهما مكان الآخر.

وأما التضمين فهو يميل إليه أكثر من سواه، ويرجحه على إنابة حرف عن حرف، بل يراه هو الواجب، حيث يقول[١]: «واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته أن يبقى على أصل معناه الموضوع له هو، ويضمن فعله العدَّى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى، بل الواجب، فلا تقول: (على) بمعنى (من) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾»[٢] بل يضمن (كالوا)[٣] معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا ولا يحكم بزيادة (في) في قوله[٤]: يجرَحْ في عَراقيبها نصلي.

بل يضمن (يجرح) معنى يؤثر بالجرح.

والرضي كثيراً ما يؤول العبارات التي يتوهم أن فيها حرفاً ناب عن الآخر تأويلاً، يرد فيه الحرف إلى معناه الحقيقي، وذلك حيث يقول[٥]: «وقولهم» فلان على جلالته يقول كذا «أي معها، وكأن المعنى أنه يلزمها لزوم الراكب المركوبة، من قولهم: ركبته الديون، أي لزمته، ومنها: سر على اسم الله، أي ملتزماً به، فكأنه مركب يحملك إلى مقصودك».

أما المحدثون، فقد اضطربت أقوالهم، وتشعبت آراؤهم بين منكر للتضمين، وبين مثبت، وبين قائل بالنيابة، وبين منكر لها، بل إن أحدهم أنكر التضمين والنيابة على حد سواء، وهو الدكتور محمد حسن عواد، الذي قال في مقدمة كتابة[٦] (تناوب حروف الجر في لغة القرآن): القرآن): «وقد ذهبنا في هذا البحث مذهباً يقضي بإبطال وقوع بعض حروف الجر موقع بعضها الآخر وفاقاً للبصريين، وخلافاً للكوفيين ومن تابعهم» ثم يقول: «ومما ذهبنا إليه في هذا البحث إبطال مسألة التضمين خلافاً للبصريين».

والدكتور عواد مع أنَّه كان شديداً في نفي التناوب بين حروف الجر، إلا أنه سلَّم بوقوع هذه النيابة بين بعض الحروف، حيث قال[٧]: «قلت إن مسألة تعاور حروف الجر لم تعد من

---

(١) السابق نفسه ٨٧/٦.

(٢) المطففين:٢.

(٣) كذا والسياق يقتضي أن تكون: (اكتالوا).

(٤) هذا قطعة من بيت لذي الرمة والبيت بتمامه

وإن تعتذرْ بالمحل منْ ذي ضُروعها ... إلى الضيفِ يجرحْ في عراقيبها نصلي

انظر الديون، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، ١٥٦/١.

(٥) شرح الرضي: ٦/٧.

(٦) تناوب حروف الجر في لغة القرآن، محمد حسن عواد:٥، وانظر:٨١.

(٧) السابق نفسه:٦، وانظر ٨١.

المسائل التي يعوّل عليها، لما قدمنا من أدلة دفعها، ولعل أقرب الشواهد التي يحتج بها على تعاور حروف الجر هي تلك الطائفة التي تقول بصحة وقوع اللام موقع إلى، ووقع إلى موقع اللام، وكذا وقوع (في) موقع الباء، ووقع الباء موقع (في) ولعل السر في ذلك هو قرب (إلى) من اللام، وقرب (الباء) من (في).

والدكتور عواد في قوله هذا لم يأت بجديد، ولم يكتشف سراً، فالقول بالنيابة بين حروف الجر إذا تقاربت المعاني مشهور معلوم، وإليه ذهب معظم النحويين كالفراء، وابن السراج، والمالقي، ومن تابعهم.

وهو ينكر التضمين إنكاراً شديداً، بل يرى أن هذه المسألة لا أساس لها، يقول[1]: «ويبدو لي أن مسألة التضمين لا أساس لها، لأنه دليل عليها، ولا حجة لأصحابها، وأحسب أن ما اندرج تحتها من شواهد، يؤول إلى جهة من جهتين: إما أن تكون هذه الشواهد مقحمة في باب التضمين إقحاماً، وإمَّا أن تندرج تحت مبحث دلالة الألفاظ».

ولنا وقفة عند هذا النص، فقوله: إن مسألة التضمين لا أساس لها، أمر غريب، فكيف يكون لا أساس لها، وقد أثبتها كبار النحويين واللغويين الأول، وحشدوا لها أمثلة وشواهد قرآنية وشعرية؟!!

وأما قوله: إما أن تكون هذه الشواهد مقحمة في باب التضمين إقحاماً، فلا أدري ما قصده من ذلك؟ فهل هذه الشواهد مصطنعة؟ وفيها شواهد قرآنية!! أم يقصد أنها ليست من باب التضمين، وكيف يكون هذا وقد قال بذلك جمهور من السلف والخلف ومن كبار العلماء في اللغة والتفسير؟

وأما قوله: «مقحمة في باب التضمين» ففيه تناقض واضح[2]، إذ إن هذا القول يثبت أن باب التضمين ثابت معروف، وأنّ هذه الشواهد مقحمة فيه، وهو في بداية النص يقول: «إن مسألة التضمين لا أساس لها» فكيف لنا أن نجمع بين الأمرين.

أما إدراجه شواهد المضمنين في مبحث دلالة الألفاظ، فإن هذا القول لا ينفي التضمين بقدر ما يثبته، لأن التضمين ما هو إلا دلالة جديدة للفعل بمضامة حرف جر ليس من عادته أن يضامه.

ومما اتكأ عليه الدكتور في إنكار التضمين، نفيه للأصالة والفرعية في التعدي واللزوم، لأنه يرى أن القول بالأصالة والفرعية يقتضي الوقوف على الأسبقية في الاستعمال. وهذا لا

---

(١) السابق نفسه:٥٨.

(٢) بل ثمة تناقض واضح بين عنوان الكتاب: تناوب حروف الجر في لغة القرآن، وبين إنكاره للتناوب. ويبلغ التناقض ذروته عندما يخصص قسماً من كتابه للشواهد التي ناب فيها حرف جر عن آخر، حيث قال: «يضم هذا القسم طائفة من الشواهد التي ناب منها حرف جر عن آخر» انظر ص ٨٥ ــ ١٢٣.

سبيل إلى معرفته، ولا يعتد بكثرة الاستعمال في هذا الباب[١]، وهو بذلك متابع للأستاذ عباس حسن[٢].

وهذا أمر لا يمكن أن نسلم به، وذلك أن الأصل والفرع اللذين قال بهما علماؤنا القدامى، لم يعتبروا فيهما الأسبقية التاريخية، لأن هذا أمر غير ميسر، وإنما كانوا يصدرون عن عدة اعتبارات في تحديد الأصل والفرع، منها الاطراد، وكثرة الاستعمال، فما أطرد وكثر فهو أصل، وما عدا ذاك فهو فرع، قال ابن أبي الربيع[٣]: «فيجب فيما كثر واطرد أن يدعى فيه أنّه أصل، وما قل ولم يطرد أن يدعى فيه أنه فرع.. فيجب أن يدعى أن القليل فرع على الكثير» وأكد هذا المبدأ، فقال:[٤] وهذا هو الأكثر وهو الأصل.

وقد أفرد الأستاذ عباس حسن حيزاً لهذه القضية في كتابه النحو الوافي، وقد بدأ القول بما يدل على أنه يجيز النيابة بضوابط، كما هو مذهب المحققين من العلماء الذين ذكرنا آراءهم سابقاً.

قال:[٥] «يتردد بين النحاة أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فيتوهم من لا دراية له، أنَّ المراد جواز وضع حرف مكان آخر بغير ضابط، ولا توقف على اشتراك بينهما في المعنى، ولا تشابه في الدلالة، وهذا ضرب من الفهم المتغلغل في الخطأ ثم ذكر مذهبي المانعين والمجيزين».

وما يمكن أن نلحظه في كلام الأستاذ عباس أنه يرى أن المانعين للنيابة يمنعونها منعاً مطلقاً. وهذا قول غير دقيق، فقد مر معنا سابقا أن من نسب إليهم المنع من البصريين ومن تابعهم، كانوا يجيزون النيابة إذا تقاربت المعاني بين حروف الجر.

كما يؤخذ على الأستاذ أنه عندما احتج لمذهب المجيزين للنيابة، قال[٦]: «إن قصر حرف الجر على معنى حقيقي واحد، تعسف وتحكم لا مسوغ له».

وهذا أيضاً لا يمكن أن نسلم به، صحيح أن المانعين يرون أن لكل حرف معنى أصيلاً، لكنهم يرون أن يتسع فيه، فيؤدي معنى فعل آخر بمضامته فعلاً لا يضامه عادة، ولا أرى في هذا تعسفاً ولا تحكماً، فهم يجيزون التوسع في دلالة الحرف، ولكنهم لا يعدون ذلك نيابة عن حرف آخر، لأنّ النيابة لا تضيف شيئاً إلى المعنى. وما دام الأمر كذلك، فلنا أن نتساءل لم

(١) تناوب حروف الجر ٦٤.

(٢) النحو الوافي، عباس حسن: ٤٦٣/٢.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع تحقيق عيّاد بن عبيد الثبيتي: ٤٦٠/١.

(٤) السابق نفسه: ٤٦١.

(٥) النحو الوافي، عباس حسن: ٤٩٦/٢.

(٦) السابق نفسه: ٤٩٦/٢.

أقيم حرف مقام آخر؟ ولمَ لم يؤتَ بالحرف الأصيل؟ ولعل هذا هو مقصود ابن جني، عندما قال[١]: «هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه».

ولذلك تجدهم يبحثون عن دلالة جديدة، وإضافة معنوية إلى المعنى الأصلي، لأن العربي الفصيح لا يعدل من حرف إلى آخر إلا لغاية بلاغية، ودلالة معنوية.

والأستاذ عباس رجح مذهب المجيزين، فقال[٢]: «لا شك أن المذهب الثاني نفيس كما سبق، لأنه عملي، وبيعد عن الالتجاء إلى المجاز والتأويل ونحوهما من غير حاجة، فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معان مختلفة، وكلها حقيقي، كما قلنا ــ ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد».

وأرى في كلامه هذا إجازة مطلقة للنيابة دون قيد أو شرط، وهذا يناقض ما قاله في بداية المسألة عندما اشترط الضابط، والاشتراك في المعنى.

ومن المحدثين الذين تناولوا هذا الموضوع الدكتور فاضل السامرائي، فقد اتبع قول المحققين من النحويين الذين لا يجيزون نيابة الحروف بعضها عن بعض إلا إذا تقاربت معانيها، فقال[٣]: «والحق أن الأصل في حروف الجر أن لا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أن لكل حرف معناه واستعماله، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف، فتتعاور الحروف على هذا المعنى».

ثم يردف قائلاً[٤]: «ولسنا نذهب مذهب من يجعل نيابة الحروف عن بعضها هي الأصل، وأن الحرف الواحد يقع بمعنى عدة حروف بصورة مطرده».

وهو يرى أن ما يوهم أنه إبداله حرف مكان حرف، ما هو إلا تضمين[٥].

وقضية التضمين شغلت الكثير من المحدثين، ما بين مؤيد ومعارض، كما شغل بها مجمع اللغة العربية في القاهرة، بعد ما قدم عدد من الباحثين دراسات معقمة في هذا الموضوع فناقشها الأعضاء مناقشة مستفيضة، وانتهى الأمر إلى إقرار التضمين، وهذا هو نص القرار[٦]: «التضمين أي يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر، أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدي واللزوم ومجمع اللغة العربية يرى أنّه قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة:

الأول: تحقيق المناسبة بين الفعلين.

---

(١) الخصائص، ابن جنى: ٣٠٦/٢.

(٢) النحو الوافي: ٥٠١/٢.

(٣) معاني النحو، فاضل السامراني: ٧/٣.

(٤) السابق نفسه: ١٠/٣.

(٥) السابق نفسه ١١/٣ وما بعدها.

(٦) النحو الوافي ٥٥٢/٢.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي، ويوصي المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي.

وقد سجل الأستاذ عباس على إجازة المجمع التضمين تحفظين اثنين[١]، أولهما: «أن الألفاظ التي وصفت بالتضمين إن كانت قديمة في استعمالها من عصور الاستشهاد، فإن استعمالها دليل على أصالة معناها الحقيقي، ما دمنا لم نعرف لها معنى ــ يقيناً ــ سابقاً تركته إلى المعنى الجديد».

وثانيهما: «أن العصور المتأخرة عن عصور الاستشهاد غير محتاجة إلى التضمين، لاستغنائها عنه بالمجاز وأنواعه المختلفة التي تتسع لكثير من الأغراض والمعاني الدقيقة البليغة».

وبخصوص التحفظ الأول، فقد بينا سابقاً أن العبرة بالأصالة هي كثرة الاستعمال، والقياس المطرد، وليست هي مرتبطة بأسبقية الاستعمال، ولذا لا يمكن أن نوافقه على هذا التحفظ.

أما عدم حاجة العصور المتأخرة إلى التضمين لوجود المجاز وغيرها، فلا أرى الصواب مع الأستاذ عباس، فالمجاز كان معروفاً مستخدماً لدى القدماء، ولم يغنهم عن التضمين الذي ثبت في شواهد كثيرة كما أسلفنا. ولا يمكن منع المتأخرين من أساليب استخدامها القدامى، ووردت في فصيح اللغة شعرها ونثرها. وقد علق الدكتور إبراهيم الشمسان على هذه النقطة بقوله[٢]: «أما ما أخالفه فيه فهو التفريق بين العصور، فاللغة لا تعرف عصر استشهاد وعصر غير استشهاد، فالنصوص عبر العصور كلها شواهد على اللغة وتطويرها، ونخالفه في عدّه ما في عصر الاستشهاد حقيقياً، وما بعد ذلك غير محتاج إلى التضمين».

وللدكتور الشمسان رأي جدير بالاعتبار، إذ إنه لا يرى أن التضمين مما يوصف بالقياسي أو السماعي، لأنه ليس قاعدة ولا قانوناً، قال[٣]: «وأنكرت قياسية التضمين لا لأنه سماعي، بل لأنه ليس مما يوصف بأنه قياسي أو سماعي، والسبب أنه ليس قاعدة لغوية، وليس قانوناً لغوياً، وإنما هو وسيلة تفسير مثل المجاز، والقياسي والسماعي والتجريد كل هذه المصطلحات تدل على طريقة التفكير التي يسلكها المنتج للغة».

فهو يرى أن التضمين ليس قاعدة معيارية، فهو من خصائص اللغة الفنيّة، قال[٤]: «فالتضمين من خصائص اللغة الفنية... أي هو متصل بالخلق الفني شأنه شأن المجاز».

---

(١) السابق نفسه ٥٥٣/٢.

(٢) قضايا التعدي واللزوم، أبو أوس إبراهيم الشمسان، ١٦٨ ــ ١٦٩.

(٣) السابق نفسه: ١٢٩.

(٤) السابق نفسه ١٧١.

ومن المحدثين الذين أنكروا التضمين الصادق خليفة راشد، إذ كان يرد بعض ما قيل إنه تضمين إلى الضرورة الشعرية[١].

ولا يمكن لنا أن نسلم له بذلك، لأن هذا الأسلوب من القول، قد كثر وشاع في كلام العرب، شعرها ونثرها، وفي أفصح كلام وهو القرآن الكريم، وقد أنكر السيرافي أن يكون التضمين من ضرائر الشعر، قال[٢]: «وقد يبدل الشاعر بعض حروف الجر مكان بعض، وليس ذلك من الضرورة الشعرية». وقال البطليوسي[٣]: «ولا يمكن للمنكرين لهذا أن يقولوا: إن هذا من ضرورة الشعر، لأن هذا القول كثر وشاع، ولم يخص الشعر دون كلام».

وبعد أن استعرضنا أقوال القدامى والمحدثين في هذا الموضوع المهم، وناقشناها وبينا مقاصدهم في ذلك، يبرز سؤال مهم، أيهما أولى بالقبول، القول بالتضمين أم القول بالنيابة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، علينا أن نحكم المعنى، ودلالة الألفاظ وقصد المتكلم، وبناء على هذا أرى أن القول بالتضمين أولى من القبول بالنيابة، لأن التضمين هو توسع في الفعل، أما النيابة فهي توسع في الحرف، والتوسع في الفعل أكثر من الحرف، وأن دلالة الفعل أقوى من دلالة الحرف، لأن في التضمين يؤدي الفعل مؤدى فعلين، قال الزركشي[٤]: «واختلفوا أيهما أولى؟ فذهب أهل اللغة وجماعة من النحويين إلى أن التوسع في الحرف، وأنه واقع موقع غيره من الحرف أولى، وذهب المحققون إلى أن التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى، لتضمنه بذلك الحرف أولى، لأن التوسع في الأفعال أكثر».

وقال ابن عصفور[٥]: التصرف في الأفعال بالتضمين أولى من التصرف في الحروف بجعل بعضها موضع بعض، لأن الحروف بابها أن لا يتصرف فيها. وقد مر معنا قول الرضي الذي جعل التضمين أولى من النيابة، بل عده واجباً.

وقد عد ابن القيم من يقول بنيابة الحروف بعضها مكان بعض، مما يأخذون الكلام على ظاهره، ولا يسبرون أغوار المعاني، وعد فقهاء العربية هم الذين يقولون بالتضمين، ويرفضون النيابة قال[٦]: «وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف، ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال، فيشربون الفعل المتعدي به معناه. هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه رحمة الله تعالى، وطريقة حذاق أصحابه، يضمنون الفعل معنى

(١) انظر دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد: ٢٧٤ ــ ٢٧٥ ــ ٢٧٦ ــ ٢٨٦.

(٢) ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب، ١٥٦.

(٣) الاقتضاب، البطليوسي: ٢٦٤/٢.

(٤) البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله الزركشي، ٣٣٨/٣.

(٥) ضرائر الشعر، إن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ٢٣٦.

(٦) بدائع الفوائد، ابن القيم، تحقيق محمد بن إبراهيم الزغلي، ٣١/٢.

الفعل، لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن».

إن استخدام حرف مكان حرف ليس بينهما تقارب في المعنى يؤدي إلى فوضى واضطراب في اللغة، ولذا عد البطليوسي ذلك شناعة، فقال[١]: «... وجب أن يُطلب له وجه من التأويل يزيل الشناعة عنه، ويعرف كيف المأخذ فيما يرد منه». فالقول بالنيابة يقتضي القول بترادف معاني حروف الجر، وهذا ينفي الدلالات الدقيقة التي تؤديها حروف الجر، لأن كل حرف منها يفيد من الدلالة ما لا يفيده غيره، وفي ذلك عجز في إدراك أسرار العربية، ولهذا قال ابن جني[٢]: «هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وما أوقفه دونه».

كما أن وضع حرف مكان حرف دونما تضمين أو تأويل، يكون ذلك الوضع لغير سبب. يقول ابن عصفور[٣]: وإذا قدر أحد الحرفين وضع موضع الآخر، من غير تضمين للعامل فيه معنى ما يتعدى بذلك الحرف. كان وضعه موضعه لغير سبب.

وهذا يتنافى مع حكمه العربية، وأيضاً مع سلائق المتكلمين، فهم لا يعدلون بالشيء عن موضعه إلا لغاية بلاغية أو معنوية.

إذاً التضمين فيه دلالة بلاغية ومعنوية. لا نجدها في الكلام إذ كنا اعتبرنا الحرف نائباً عن الآخر، ولهذا يمكن أن نعدَّ التضمين ركناً من أركان البيان، وقد عده ابن جني فناً من فنون الكلام، فقال[٤]: ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً فإذا مرَّ بك شيء فتقبله، وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف، حسن، يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها.

فالتضمين يكشف لنا من المعاني الدقيقة والأسرار البلاغية مالا تفيده النيابة، فهو يفجر المعاني الكامنة وراءه وهذا الاستعمال الفني هو الذي يطور اللغة، ويجعلها أكثر غناء ونماء يقول ابن الجني[٥]:... وهذا من أسد وأدمث مذاهب العربية، وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام، فيأخذ إليه، ويصرفه بحسب ما يؤثره عليه، وجملته أنه متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر، فكثيراً ما يجري أحدهما مجرى صاحبه، فيعدَل في الاستعمال. به إليه، ويُحتذى في تصرفه حذو صاحبه، وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضد مأخذه، ويقول عنه أيضاً[٦]: وهو غور من أنحاء العربية طريف ولطيف، ومصون

(١) الاقتضاب، البطليوس، ٢٦٤/٢.

(٢) الخصائص: ٣٠٦/٢.

(٣) الضرائر الشعرية، ابن عصفور، ٣٢٦.

(٤) الخصائص: ٣١٠/٢.

(٥) المحتسب: ابن جني: ٥٢/١.

(٦) السابق نفسه ٥٣/٢.

وبطين «وذلك أنه يزيد الأسلوب نصاعة، والمعنى قوة وتدفقاً، كما أن فيه إيجازاً واختصاراً للكلام. يقول ابن أبي الربيع[١]: وفي التضمين إيجاز واختصار، وهو من كلام العرب».

ويقول ابن هشام[٢]: وقد يشربون لفظاً معنى لفظ، فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدي كلمتين.

فالتضمين جعل الكلام مختصراً رشيقاً غير أنَّه مكتنز بالمعاني التي تحتاج إلى شيء من الإمعان وإنعام النظر؛ لتتفجر تلك المعاني وتتدفق، ففي قوله تعالى ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[٣]، نجد أن الفعل يشرب عُدي بالباء، وهو عادة ما يتعدى بنفسه أو بـ (من)، فإذا قلنا: إن الباء نابت عن (من) فلا معنى لهذا النيابة، لأنها لم تضف شيئاً إلى المعنى، وعندئذ نتساءل لم لم يعدَّ الفعل بالحرف الذي يتعدى بنفسه أو بـ (مِن)، فإذا قلنا: إن الباء نابت عن (من) فلا معنى لهذا النيابة، لأنها لم تضف شيئاً إلى المعنى، وعندئذ نتساءل لمَ لم يعدَّ الفعل بالحرف الذي يتعدى به عادة؟ والحكيم لم يعدل عن (من) إلى الباء، إلاَّ لغاية مقصودة، وفائدة منشودة، وإذا ما حملنا الفعل على التضمين يتضح لنا ذلك، ويتكشف لنا السرّ البلاغي من ورائه، وذلك أن الفعل (شرب) يدل على تناول الإنسان الماء، قليلاً منه أو كثيراً، وقد يرتوي وقد لا يرتوي، غير أن في الشرب لذة عظيمة يشعر بها الإنسان في أثناء تناول الماء، أمَّا الارتواء فيدل على أن الشارب قد أخذ حاجته من الماء، وأطفأ ظمأه، وشعر بالريّ يتغلغل في جوانحه، وهذا الشعور لا يشعر به الشارب ما لم يرتو. ومن هنا يتبين لنا الفرق في الدلالة بين الريّ والشرب، وأن كل واحد منهما لا يؤدي المعنى المقصود من الآخر.

وهنا نكتشف السرّ في العدول من حرف (من) إلى حرف الباء، فبهذا العدول تضمن الفعل (شرب) بالإضافة إلى معناه الحقيقي معنى الفعل (روي) عندما تعدى بما يتعدي به (روى). فأصبح معنى يشرب بها، أنهم يتلذذون في أثناء الشرب بهذا الماء العذب، ويصلون إلى غاية الشرب وهي الري الذي يحسونه في جميع جوانحهم. قال ابن القيم[٤]: يضمنون يشرب معنى معنى يروى، فيعدونه بالباء، التي تطلبها، فيكون في ذلك دليل على الفعلين، أحدهما بالتصريح به والثاني بالتضمن والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار، وهذا من بديع اللغة ومحاسنها، وكما لها.. وهذا أحسن من أن يقال يشرب منها، فإنه لا دلالة فيه على الريّ وأن يقال: يروى بها لأنه لا يدل على الشرب بصريحه، بل بللزوم، فإذا قال: «يشرب بها» دل على الشرب بصريحه، وعلى الري عن طريق الباء. فتأمله.

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع ٨٤٢/٢.

(٢) المغني، ابن هشام، ٧٦٢.

(٣) الإنسان، ٦.

(٤) بدائع الفوائد، ابن القيم، تحقيق محمد بن إبراهيم الزغلي: ٣١/٢.

فالتضمين لا يلغى معنى الكلمة الأصيل، وإنما نلحظ فيه هذا المعنى الأصل الموضوع له الفعل، مع وجود معنى يدل عليه الحرف الذي يتعدى به عادة فعل أخر فيجمعهما حقل دلالي واحد.

وبهذا يجمع التضمين بين دلالتين: دلالة الفعل المذكور، ودلالة الفعل المضمن(١).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾(٢) فإن قيل: إن (إلى) بمعنى (مع) فالنهي عندئذ يطال أكل أموالهم هم، وهذا محال، قال الزمخشري(٣) «حرم عليهم أكل مال اليتيم وحده، فلم ورد النهي عن أكله معه، وإذا كان المنهي عنه هو أكل أموال اليتامى، فما الغرض من النهي المقترن بأكل أموالهم هم».

والجواب عن ذلك يأتينا عن طريق التضمين، فقد ضمن الفعل (تأكلوا) معنى تضموا، وهنا يتبين لنا السر في هذا العدول، وتتضح لنا الحكمة من هذا الأسلوب. وذلك أن أموال اليتامى إن كانت منفصلة عن أموال كافل اليتيم، فإنها غالباً ما تكون في مأمن من الاعتداء من الاعتداء عليها، والتجاوز إليها، أما إذا كانت مضمومة إلى أمواله. مخالطة لها، فعندئذ تكون مظنة للأكل، ولذا جاء هذا المنع من ضمها إلى أموالهم، وليس هذا المنع مقصوداً بذاته، وإنما المقصود، هو ما سيؤول إليه الضم من سهولة أكل أموال اليتامى.

وأنت خبير بأنه لولا حمل هذا الأسلوب على التضمين لما استفدنا هذا المعنى البليغ.

ومثل ذلك وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾(٤). الفعل (اكتال) يتعدى بـ (من) ولكن لما ضمن (اكتال) معنى التحامل عداه بـ (على) ليعبر عن معنى الاستعلاء والفوقية والقهر، فهم يستوفون حقهم كاملاً دون نقصان، ليس من باب المساواة بل من باب التحامل عليهم وقهرهم وإذلالهم، قال الزمخشري(٥): «لما كان اكتيالهم من الناس اكتيالاً يضرهم، ويتحامل فيه عليهم أبدل (على) مكان (من) للدلالة على ذلك وقال ابن عاشور(٦): «وإنما عدّي في الآية بحرف (على) لتضمين اكتال معنى التحامل، أي إلقاء المشقة على الغير وظلمه».

(١) انظر دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد ٢٦٠ ــ ٢٦١.

(٢) النساء: ٢.

(٣) الكشاف، الزمخشري ٤٥٦/١.

(٤) المطففين: ٢.

(٥) الكشاف، الزمخشري: ٧٠٦/٤.

(٦) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ١٩٠/٣٠.

فبالتضمين يكتسب اللفظ ظلالاً، ودلالات متنوعة، ويتركز المعنى، وتتكشف الدلالة، فيكون ذلك مصدراً للإبداع الفني، ولهذا، قال ابن هشام[1]: «ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه ينقل الفعل أكثر من درجة».

ولهذا نقول كما قال كثير من المحققين: إن حمل الفعل عن التضمين أولى من حمل الحرف على معنى حرف أخر، لأن القول بنيابة حرف مكان حرف، يفوت كثيراً من القيم الفنية، والدلالات البلاغية، والإشارات والإضاءات المعنوية.

(١) المغني، ابن هشام ٥٧٩.

المراجع

ــ أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار المعرفة د. ت.
ــ الأزهية في علم الحروف، الهروي، تحقيق عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م.
ــ الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.
ــ الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا، وحامد عبد الحميد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.
ــ الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٦.
ــ البحر المحيط، أبو حيان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١١هـ ــ ١٩٩٠م.
ــ بدائع الفوائد، ابن القيم، تحقيق محمد بن إبراهيم الزغلي، عمان، دار المعاني، ١٤٠٢ ــ ١٩٩٩م.
ــ البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٢.
ــ البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق عياد بن عبيد الثبيتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٦.
ــ تاج العروس، الزبيدي، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٩١هـ ــ ١٩٧١م.
ــ التحرير والتنوير، ابن عاشور، تونس، الدار التونسية للنشر ١٩٨٤م.
ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٧م.
ــ تفسير أبي السعود، أبو السعود، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٩م.
ــ تناوب حروف الجر في لغة القرآن ــ محمد حسن عواد، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م.
ــ ثمار الصناعة في علوم العربية، الحسين الدينوري، تحقيق محمد بن خالد الفاضل، الرياض، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ ــ ١٩٩٠م.
ــ الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، حلب، المكتبة العربية، ط١ ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م.
ــ حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
ــ حروف الجر وأثرها في الدلالات، محمد طيب الناغوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية بليبيا د.ت.
ــ الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى.

ـ دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس.
ـ ديوان ذي الرمة، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
ـ ديوان علقمة الفحل، تحقيق لطفي الصقال، ودرية الخطيب، حلب، دار الكتاب العربي، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩.
ـ ديوان عنترة، تحقيق محمد سعيد مولوي، دمشق المكتب الإسلامي.
ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
ـ شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي القاهرة، عالم الكتب، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
ـ شرح المفصل، ابن يعيش (بيروت ـ عالم الكتب) د.ت.
ـ ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠م.
ـ ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
ـ قضايا التعدي واللزوم، أبو أوس إبراهيم الشمسان، جدة، دار المدنى للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
ـ الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
ـ الكشاف، الزمخشري، رتبه وضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، بيروت، دار الكتب العلمية.
ـ لسان العرب، بيروت دار صادر.
ـ المحتسب، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه، القاهرة، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
ـ معاني القرآن، الفراء، بيروت، عالم الكتب ١٩٨٠م.
ـ معاني النحو، فاضل السامرائي، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
ـ المغني، ابن هشام، تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمد الله (دمشق ـ دار الفكر، ١٩٦٩).
ـ المقاصد النحوية، العيني، مطبوع على هامش خزانة الأدب للبغدادي، طبعة بولاق.
ـ المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب.
ـ النحو الوافي، عباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط٣.

/ /